فصل في كيفية توسط العقول بين البارئ تعالى وبين العالم الجسماني. قد ثبت ان واجب الوجود لا يصدر ومعلوله الاول هو

عن الواجب في الازل فيكون ازليا ومتى كان العقل الاول ازليا كان العقل الثاني
ازليا ايضا لان العقل الاول مستجمع في الازل جملة ما لا بد له منه في تأثيره
في العقل الثاني والا لكان شيء من تلك الجملة حادثا وكل حادث مسبوق بمادة
فيكون ذلك الشيء ماديا ويلزم منه كون العقل الاول ماديا بمقارنته ذلك الشيء
اياه فثبت ان العقل الاول مستجمع في الازل جملة ما لا بد له منه في تأثيره هف
في العقل الثاني ويلزم منه ازلية العقل الثاني وبهذا الطريق تثبت ازلية سائر
العقول وحينئذ فلقائل ان يقول لا حاجة الى هذا التطويل بل يكفي ان يقال لو كان ه
العقل حادثا لكان ماديا لان كل حادث مسبوق بالمادة هف لان هذا
مع انه من باب تعيين الطريق الذي ليس من داب المناظر عدول عن اقرب
الطريقين لان ما اختاره المص طريق لمي وهذا طريق اني واللمي اولى من الاني في
واما انها ابدية فلانه لو انعدم شيء من العقول لكان انعدامه بانعدام شيء من
الامور المعتبرة في وجوده اذ انعدامه مع بقاء جميع الامور المعتبرة في وجود
ذلك المعلول عن العلة التامة وهو محال فيلزم ان يكون الباري تعالى او شيء من العقول ل
قابلا للتغير والحوادث لان المعتبر في وجود كل منها بعد ذات العلة الامور

احوال

هو العقل المحض والافلاك معلولة العقول لكن الافلاك جهة كثيرة فيكون في مبدئها كثرة لما بينا ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد والعقل الذي يصدر عنه

احوال لذات العلة مقارنة لها فانعدام شيء منها يوجب التغير وحدوث ما لم يكن
في ذات العلة لكن كون الباري تعالى او العقل قابلا للتغير والحوادث باطل لان
قبول التغير والحوادث من خواص الماديات والباري تعالى والعقل مقدسان عن
المادة قال فصل في كيفية توسط العقول اه
المراد بالعالم الجسماني مجموع الاجسام المركبة والبسيطة العنصرية والفلكية و
توسط العقل بين الباري تعالى والجسم قد علم مما سبق على سبيل الاجمال اذ قد تبين ان
الصادر عن الباري تعالى بلا واسطة هو العقل وان الاجسام انما صدرت عن العقول فالمبين
من المباحث السابقة في العلم بتوسط العقول بين الباري تعالى والاجسام وانما المقصود
في هذا الفصل ان يعلم كيفية هذا التوسط على التفصيل وبيانه ان العقل
الاول الصادر عن الواجب لذاته فيه كثرة وتعدد جهات لكن تلك الكثرة فيه
ليست من حيث انه صادر عن الواجب اذ لو كان الكثرة فيه من حيث انه صادر
عن الواجب لزم صدور الكثرة عن الواجب اذ لو لم يصدر عن الواجب على هذا التقدير
الا شيء واحد هو العقل وحينئذ لم يكن الكثرة فيه من حيث انه صادر عن الواجب وقد فرضنا
انها كذلك هف لكن صدور الكثرة عن الواجب مستحيل فلا يكون الكثرة في العقل

العقول عشرة ينبغي انها ليست اكثر منها ولكن [illegible] فالعلم عند [illegible] بل يجوز ان [illegible] النفوس [illegible] بالكل [illegible] الافلاك [illegible] النفوس شرح مقاصد